دولة قطر

وزارة البيئة

تقرير المساهمات المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني

١٩ نوفمبر، ٢٠١٥

يسر دولة قطر تقديم تقرير المساهمات الوطنية المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب القرارين (١ / م أ – ١٩) و (١ / م أ – ٢٠) وبما يتماشى مع قرار (٢٤ / م أ – ١٨) ومبادئ ومقررات الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي.

ترتكز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على أربعة ركائز هي: التنمية البشرية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية. وتسعى دولة قطر لضمان حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين القطاع العام و الخاص ، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال الركيزة الرابعة تحديداً ، فإن دولة قطر تسعى لصون وحماية بيئتها الفريدة. ولهذه الركيزة الرابعة أهمية كبيرة وذلك نظراً في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين احتياجات التنمية وحماية البيئة ، ودعم الجهود الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ . ولذلك ، فإن دولة قطر تتعامل مع الآثار المحتملة لتغير المناخ من خلال إطلاق العديد من المساهمات والأنشطة.

١. الظروف الوطنية

دولة قطر دولة نامية (شبه جزيرة) تقع في الخليج العربي. و طبيعتها كشبه جزيرة قاسية نظراً لأنها تعاني من شح في المياه الصالحة للشرب ومصادر الغذاء المحلية مع متوسط لهطول الأمطار السنوي بمقدار ٨٢ ملم فقط. وتعتمد دولة قطر بشكل أساسي على تحلية مياه البحر المالحة كمصدر رئيسي للمياه إضافةً إلى المياه الجوفية.

إن دولة قطر معرضة للتأثر بشكل كبير لارتفاع مستوى سطح البحر و الفيضانات الداخلية التي قد تغمر نسبة ١٨,٢٪ من مساحة أراضيها، في حال ارتفاع مستوى سطح البحر أقل من ٥ متر، إضافة إلى الآثار السلبية على السكان حيث أن ٩٦٪ منهم يعيشون في المناطق الساحلية. وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ قد يسبب انقراض بعض كائنات الحياة الفطرية مثل الحيتان والدلافين والسلاحف بالإضافة إلى التسبب في ابيضاض الشعب المرجانية والعديد من الآثار الأخرى على هجرة بعض الفصائل والطيور البحرية.

على الرغم من أن موارد الحياة الأساسية شحيحة، إلا أن دولة قطر تنعم بموارد النفط والغاز والتي يتم استخدامها للتغلب على صعوبة العيش فيها. ومنذ اكتشاف الموارد الهيدروكربونية في دولة قطر ساهم النفط والغاز بالإضافة إلى الصناعات البتروكيماوية المرتبطة به في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وتعتبر الأنظمة البيئية والبشرية لدولة قطر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، إضافة لآثار تدابير الاستجابة نظراً لظروفها الخاصة.

إن التدابير والسياسات الدولية بشأن تغير المناخ يجب أن تكون وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعلى وجه الخصوص المادة (٣) فقرة (٢) والمادة (٤) فقرة (٨-ح) و (١٠) وأن تضمن أحقيّة الدول النامية في التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٢. التنويع الاقتصادي مع تحقيق المنافع المشتركة المتمثلة في إجراءات تخفيف الآثار

يعد التنويع الاقتصادي أمراً مهماً لدولة قطر من أجل الحفاظ على اقتصاد راسخ و قوي. وتسعى دولة قطر لتعزيز تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز وانسجاماً مع القرار (٢٤ / م أ – ١٨)، وتساهم دولة قطر بشكل غير مباشر في الجهود العالمية للتخفيف من تغير المناخ عبر تصدير الغاز الطبيعي المسال كطاقة نظيفة.

٢,١. كفاءة الطاقة

وفقا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، فإن قطاع الطاقة يأخذ بالاعتبار الآثار المترتبة من عمليات التنمية والتطوير على البيئة. وهناك العديد من البرامج والمشاريع في الدولة التي تسعى إلى تحقيق كفاءة الطاقة وتحسين عملياتها. وعلى الرغم من أن القدرات والتكنولوجيا الحالية ليست كافية لدعم التطور إلا أن دولة قطر في طور توظيف الموارد المتاحة لتحقيق كفاءة الطاقة.

٢,٢. الطاقة النظيفة والمتجددة

على الرغم من وفرة الغاز والذي يعد طاقة نظيفة، تستثمر دولة قطر بشكل كبير في الموارد الطبيعية الأخرى. وقد بُذلت جهود لاستخدام الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى الجهود في توليد الطاقة الشمسية بهدف أن تصبح مورداً إقليمياً للطاقة الشمسية المولدة للكهرباء. ومع ذلك، ونظراً إلى الظروف البيئية والمناخية القاسية ، فإن استخدام الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة يمكن الاعتماد عليه يُعد تحدياً نظراً لتعذر الحصول على

التكنولوجيا المتقدمة، والتي تعد ضرورية لاستخدام هذه المصادر بفعالية وكفاءة. ومع ذلك، بدأت بعض الجهات الوطنية النظر في مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء للمباني الصغيرة بهدف فتح سوق جديد أملاً في تعزيز التنويع الاقتصادي. إن استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة هو أحد تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ والذي من شأنه أن يفتح نافذة للتنوع الاقتصادي وتخفيض الانبعاثات إلى الغلاف الجوي الناجمة عن احتراق الوقود، إن بعض مصادر هذه الطاقة النظيفة و المتجددة متوفرة ولكن لا يمكن أن يتم استغلالها إلا بتوفير الدعم اللازم وعلى وجه الخصوص نقل التكنولوجيا.

٢,٣. البحث والتطوير

دولة قطر ملتزمة بشكل كبير في دفع عجلة البحث والتطوير. وقد استثمرت دولة قطر بشكل كبير في البحوث والتطوير حول مجالات عديدة منها الطاقة المستدامة، وذلك تماشياً مع استراتيجيتها للبحوث الوطنية. ويجري تنفيذ العديد من الأنشطة البحثية في مختلف المجالات، كتحسين تكيف البيئة مع آثار تغير المناخ، واستغلال الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات إلى الغلاف الجوي وتطوير التقنيات التي تحول الانبعاثات إلى منتجات مفيدة. وتأخذ هذه الجهود البحثية بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية ، والتنويع الاقتصادي والكفاءة.

٢,٤. التعليم

تستثمر دولة قطر بشكل كبير في مجال التعليم. وقد حققت خطوات كبيرة في سبيل إعداد نظام تعليمي من الطراز العالمي يهدف إلى بناء مجتمع واعي بيئياً. و لدى الجامعات والمرافق البحثية برامج تتمحور حول الدراسات البيئية التي تغطي أيضاً تغير المناخ، وبالإجمال فإنه من المؤمل أن ينتج هذا الحرص على التعليم خريجين متخصصين في الخدمات القائمة على المعرفة والرعاية الصحية والتقنيات الخضراء. وفي ذات السياق، فإن هناك تشجيع للشباب القطري للاستفادة من الفرص المختلفة للتعليم ما بعد الثانوي والتدريب، ويتم تشجيع هذه الأجيال لزيادة مشاركتها في القطاع الخاص من خلال إطلاق برامج التدريب المهني وبرامج بناء القدرات مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز قدرات الجيل الجديد وتحسين تفكيره التحليلي، وقدرته على الابتكار، وريادة الأعمال للمساهمة في جهود التغير المناخي والتنمية المستدامة.

٢,٥. السياحة

لدى دولة قطر استراتيجية طويلة الأمد بشأن دفع عجلة السياحة قدماً من خلال سلسلة من الخطط واضحة المعالم والبرامج والسياسات التي وضعت وفقا لأفضل الممارسات الدولية ، وطبقاً لعملية المشاورات على الصعيد الوطني. والهدف من هذه الاستراتيجية هو تقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية من خلال تعزيز استراتيجيات السياحة المستدامة، وكذلك لحماية اقتصاد الدولة من تقلبات السوق التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.

٣. إجراءات التكيف مع تحقيق المنافع المشتركة المتمثلة في إجراءات تخفيف الآثار

٣,١. إدارة الموارد المائية

وفقا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ، فقد تم بذل جهود لوضع إدارة الموارد في دولة قطر على مسار مستدام للأجيال القادمة. وتهدف دولة قطر إلى تعزيز استخدام محطات معالجة مياه الصرف ورفع مستواها لتحسين نوعية المياه المعالجة وزيادة دعم استخدامها للأغراض الزراعية للحد من الطلب على المياه العذبة، وبالتالي تقليل استهلاك الوقود في محطات تحلية

المياه والانبعاثات الغازية المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك تقوم دولة قطر بالمبادرات التالية فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية:

٣,١,١ المحافظة على المياه: ستسن دولة قطر قانون المياه الوطني والشامل بهدف إنشاء نظام متكامل لمتطلبات الجودة، وضوابط الصرف والتفريغ وحوافز للترشيد.

٣,١,٢ تحلية مياه البحر : تتجه دولة قطر نحو أشكال أكثر كفاءة من تحلية مياه البحر، وتستثمر في البحث والتطوير للتقنيات الجديدة، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة لإمداد محطات التحلية بالطاقة.

وهذه التقنيات الجديدة من شأنها تقليل الآثار البيئية لمشاريع تحلية مياه البحر. وقد أجريت العديد من أنشطة البحث والتطوير حول تطوير تقنيات تحلية المياه واستخدام الطاقة المتجددة لتحلية ومعالجة المياه في قطر.

٣,٢. البنية التحتية والمواصلات

يجري حالياً تحسين البنية التحتية في دولة قطر، والتوجه نحو التكيف الفعال وتدابير التخفيف للحد من آثار تغير المناخ وهناك عدة مشاريع تخدم هذا الهدف. وقد وفرت دولة قطر وسائل النقل العام للحد من الطلب على المركبات الخاصة وتوجيه السكان نحو استخدام وسائل النقل العام والطرق السريعة التي من شأنها تعزيز تدفق حركة المرور وتحويلها خارج المدن. وبالتالي فإن الطرق المحلية وبرنامج الصرف الصحي من المتوقع أن يعزز شبكة مياه الشرب والصرف الصحي ومخلفات المجاري المعالجة. ولدى دولة قطر أيضاً خدمات فحص السيارات والتي من شأنها تنظيم الانبعاثات من المركبات. وتواصل دولة قطر تحسين معايير الانبعاثات للسيارات الجديدة، وفقا لمعايير الانبعاثات الإقليمية والعالمية.

٣,٣. إدارة النفايات

تستخدم دولة قطر أفضل التقنيات المتوفرة في معالجة النفايات والتي تعالج معظم النفايات التي يتم جمعها لتوليد كمية كبيرة من الطاقة النظيفة. وتتركز الجهود على اعتماد استراتيجية لاحتواء مستويات النفايات الناتجة عن المنازل، والمواقع التجارية والصناعات.

ولتحسين إدارة النفايات، أنشأت الحكومة تسلسلاً هرمياً من الإجراءات للتخفيف من الضغط على البيئة والتقليل وإعادة الاستخدام أو إعادة تدوير النفايات المتولدة بالإضافة إلى الحد من انبعاثات غاز الميثان. ولدى مرافق إدارة النفايات القدرة على تحويل النفايات إلى طاقة. ومن المقرر تنظيم برامج توعوية لزيادة الوعي بالمسؤولية المشتركة تجاه البيئة.

٣,٤. التوعية

يمكن تحقيق بيئة مستدامة من خلال إشراك المجتمع. ولذلك، جاري تنفيذ برامج توعوية لأجل نشر فكرة استخدام الأجهزة ذات الاستهلاك الأقل للطاقة والمنشآت المصممة لضمان كفاءة الطاقة من خلال أنظمة العزل الحراري. وتهدف هذه البرامج إلى التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف الانبعاثات باعتبارها منفعة مشتركة، من خلال زيادة الوعي بالمسؤولية المشتركة تجاه البيئة، جنبا إلى جنب مع تطوير المواقف والقيم البيئية الإيجابية.

٤. تدابير الاستجابة

نظراً لاعتماد دولة قطر على صادرات النفط والغاز، هناك حالة من عدم اليقين من التأثير المحتمل من تنفيذ تدابير الاستجابة لتغير المناخ التي قد تؤثر سلباً على متانة الاقتصاد القطري و جودة حياة السكان. وبالتالي، فإنه من الضروري تقييم هذه التدابير لتفادي أي آثار محتملة على دولة قطر مع أهمية التعاون الدولي في هذا المجال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع مبادئ وأحكام الاتفاقية وبالأخص المادة (٤,٨).

٥. الإطار الزمني

تغطي المساهمات المعتزمة والمحددة الطوعية في هذا التقرير الفترة ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠ ، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية.

٦. الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز

تم إنشاء ادارة مخصصة لتغير المناخ في وزارة البيئة لتعزيز إدارة موضوع تغير المناخ على المستوى الوطني ووضع آلية لجمع البيانات وإعداد التقارير. ويمكن استخدام هذا النظام الوطني للرصد والإبلاغ والتحقق لتتبع التقدم المحرز في الأعمال والمشاريع التي من شأنها الدفع قدماً نحو تحقيق الهدف من تقرير المساهمات المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني.

٧. العدالة والطموح

يستند تقرير المساهمات المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني على أحكام ومبادئ الاتفاقية وبالأخص الفقرة (٢) من المادة (٣)، والمادة (٤) فقرة (١) و (٨-ح) و (١٠).

جميع الاجراءات والخطط الوطنية التي تم ذكرها في هذا التقرير طوعية، و وسائل التنفيذ والدعم ستكون وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعلى وجه الخصوص المادة (٤) فقرة (٧)، والمادة (١٢) فقرة (٤).

تحتفظ دولة قطر بالحق في مزيد من التفصيل والتحديث لتقرير المساهمات المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني بما يتماشى مع ظروفها الوطنية الخاصة، ومتطلبات التنمية المستدامة بغية تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدابير الاستجابة.